

منوعات

MEDIA

القرصنة والرسائل

للتح - العربي الجديد

وجدت دراسة حديثة أن قرصنة الإنترنت «الهاكرز» قد يستطيعون الوصول إلى محادثاتك النصية، من خلال اختراق الميكروفون في هاتفك أو أجهزةك اللوحية. وأوضحت الدراسة التي أجريت عام 2019، والتي حصلت عليها جامعة «كورنيل» ولم تنشر في

أي مجلة علمية بعد، ليناقضها علماء آخرون، أن الموجات الصوتية الصادرة عن الكتابة، يمكن التقاطها وتمييز الأحرف من خلالها، بمجرد اختراق الميكروفونات في هواتف «أندرويد» أو الأجهزة اللوحية، وفقاً لموقع «نيويورك بوست». ويمكن لهذه الموجات الصوتية، أن تحدد «بشكل نظري» المكان الذي يجب أن ينقر عليه المستخدم، في الشاشة، مما يعني أن قرصنة الإنترنت

قد يتمكنون من معرفة كلمات السر، الرسائل النصية ومحتويات البحث، وغيرها من الأمور الخاصة، بمجرد اختراق الميكروفون في هاتف أو جهاز لوحي ما. وأجري البحث في جامعة «كامبريدج» في بريطانيا وجامعة «لينشوبينغ» في السويد، حيث تمكن العلماء من اكتشاف 27 كلمة مرور من أصل 45 على الهواتف، و19 كلمة مرور من أصل 27 على الأجهزة اللوحية، فقط

من خلال سماع الاهتزازات الناتجة من الكتابة. وقال مؤلف الدراسة إيليا شوميلوف: «إذا كان من الصعب اليوم أن نتخيل أن يشن شخص ما علينا مثل هذا النوع من الهجمات، فكن على ثقة أن الأمر لن يكون هكذا في المستقبل القريب». في حين قال باحثون إن هذا النمط من القرصنة قد لا يشكل قلقاً حالياً، ولكنه قد يتحول إلى حقيقة قريباً نظراً لتطور التكنولوجيا.

حديث الحرب على إيران: أين يقف الإعلام الأميركي؟

عام 2003، جيش الإعلام الأميركي وراء جورج بوش لاحتلال العراق. عام 2019، يقترب هذا الإعلام من ذلك الدور نفسه في قرع طبول الحرب غير المحتملة ضد إيران، في ظل بعض الاستثناءات

ليوبورك - انتقام عازم

تزايد التهويل من حرب أميركية ما على إيران في الأسابيع الأخيرة. تهويل كلامي ترافق مع بعض الخطوات البعيدة عن أن تشي باحتمال اندلاع حرب حقاً، لكنها تندرج في خانة التصعيد السياسي الملون بملامح عسكرية. فقد أخلت الإدارة الأميركية موظفيها غير الأساسيين في السفارات والقنصليات الأميركية في العراق، وأعلنت عن إرسال صواريخ باتريوت للقواعد الأميركية العديدة في المنطقة «تحتسباً» لحرب لا تبدو وشيكة، مع نفي الرئيس الأميركي دونالد ترامب رغبته بضرب إيران، في ظل عدم استبعاد ذلك أيضاً، حسب ما قال في تصريحه الأخير من بريطانيا، والذي قال فيه إنه «يفضل الحوار أولاً».

يُذكر خطاب الحرب ضد إيران في الإعلام الأميركي السائد، سواء اللبيريالي مثل شبكة «سي أن أن» أو صحيفة «نيويورك تايمز»، أو حتى اليميني المتطرف مثل «فوكس نيوز»، بالمسرحيات التي أعدت قبل الحرب على العراق واحتلاله عام 2003. تلك الحرب التي لم تحصل على تفويض دولي من مجلس الأمن ولم تكن قانونية بموجب القانون الدولي على عكس ما ادعته أميركا وبريطانيا. بل إن الأمم المتحدة ذهبت أبعد من عدم التفويض بالقول صراحة إن غزو العراق عام 2003، كان منافياً للقانون الدولي ولم يحصل على تفويض مجلس الأمن وإنه خالف الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، كما صرح وبشكل لا لبس فيه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، كوفي أنان، خلال مقابلة له مع قناة «بي بي سي» البريطانية عام 2004. لكن حتى اليوم، لم يقدم أي من مجرمي الحرب وعرايبيها إلى المحاكمة. وهذه من الانتقادات التي توجه إلى إدارة باراك أوباما الذي لم تشهد حقبة أي محاسبة للذين جرؤوا البلاد إلى الحرب. وشهدت حقبة دونالد ترامب عودة بعض صفور الحرب في الإدارة الأميركية لجورج بوش الأب، كجون بولتون، مستشار الأمن القومي للرئيس دونالد ترامب، وهو من قادة جوقة الحرب على إيران، ليلعبوا دوراً أساسياً في إدارة

ترامب. إعلامياً، هناك بالطبع استثناءات على مستوى الصحافيين أو البرامج المستقلة مثل «ديموقراسي ناو» (الديمقراطية الآن) أو الخارجيين عن أسراب الإجماع الرسمي الذين يجدون فسحة في وسائل التواصل، أو المنافذ المستقلة أو اليسارية التي تعد

على الأصابع. كتب الصحافي والمذيع مهدي حسن في موقع «ذا إنترسيبت» مقالة تحدث فيها عن خطوات أربع يمكن للإعلام الأميركي اتخاذها لمنع الحرب مع إيران والتعلم من الأخطاء التي ارتكبت قبل الحرب على العراق عام 2003 والتي أدت إلى تدميره. يشير المقال إلى أمثلة لبعض العناوين

صحافيون وبرامج على مواقع التواصل يگردون خارج السرب

التي تم تداولها مؤخراً في صحف ومحطات أميركية رئيسية حول إيران كعنوان صحيفة نيويورك تايمز «البنطاعون يبني قوة ردع ضد أي هجوم إيراني محتمل». أما سي أن أن فأخترت عنواناً كـ «نشر الولايات المتحدة لعدد أكبر من صواريخ باتريوت في الشرق الأوسط تحسباً للتهديدات الإيرانية»، وصحيفة

«واشنطن بوست» قالت: «تهديد إيراني يؤدي إلى إعلان البيت الأبيض نشر قوات، بحسب مسؤول أميركي». الواضح من كل هذه العناوين أنها تتبنى رواية المسؤولين الأميركيين في إدارة بيبينة متطرفة وتعكس نظرهم إلى الأمور من دون أن تسألها. وهي تتخلى بذلك عن أي نظرة نقدية وتقترب من دور الإعلام الرسمي والبروباغندا. وكما حدث عام 2003، يتم استخدام الترهيب والتخويف لإسكات الأصوات النقدية والتشكيك بمصداقيتها. وعلى الرغم من اقتباس بعض المقالات لمسؤولين أميركيين يرون أن هناك تهويلاً بخصوص التهديد الإيراني وأن العقوبات قامت بدور فعال، إلا أن هذه المصادر لا تعطى مساحة كافية وغالباً ما يدرج الاقتباس في مكان متأخر من المقال، مما يجعل فاعليته محدودة.

ينصح مهدي حسن بأربع خطوات يمكن للإعلام اتخاذها قد تساعد على تفادي الانزلاق في مازق الترويج لمواقف المسؤولين الأميركيين المؤيدين للحرب. وبين تلك الخطوات، التوقف عن الاختزال والمقصود عدم الاكتفاء بتمرير المعلومات من المسؤولين، بل تحليلها وتناولها بشكل نقدي. ثم يشير إلى ضرورة أن تكون معلومات الصحافيين صحيحة، مثل التذكير الدائم بتقارير وكالة الطاقة الذرية عن أن إيران لا تملك أسلحة نووية مثلاً مثلما كان العراق لا يمتلكها. كذلك يجدر التذكير الدائم بالانقلاب الذي قامت به وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) والبريطانية عام 1953 ضد حكومة محمد مصدق التي كانت منتخبة ديمقراطياً، ورفض إدارة بوش الاعتذار عن إسقاط البحرية الأميركية لطائرة مدنية إيرانية قتل فيها 290 شخصاً. وكادت صحيفة «نيويورك تايمز» قد اعتذرت بعد سنة من غزو العراق عن عدم دقتها في تناول الموضوع وعلى الدور الذي لعبته في الترويج للحرب ولعل واحداً من الأسئلة الرئيسية التي يجب أن يطرحها أي محرر وصحافي لا تتعلق فقط بصحة التسريب ومدى الوثوق بالمصدر بل يجب أن تطرح بعض الأسئلة الأساسية حول نوايا التسريب، ولماذا الآن، ومن المستفيد؟ لكن لهات المنصات الإعلامية وراء التسريبات و«الخبر العاجل» يجعلها أحياناً صحيحة نفسها وضحية «جسعتها» بالركض الدائم حول الانفراد بالخبر والحصول على تصريحات من «مسؤولين كبار» بدل الوقوع على مسافة من مصادر القوة.



مظاهرة ترفض الحرب مع إيران خلال وقفة ضد ترامب في بريطانيا (بت بوش/SOPA Images)

استهداف الصحافة الأسترالية: قلق وغضب

للدينا - العربي الجديد

توسع الشرطة الأسترالية نطاق تحقيقاتها بعد مداهمة هيئتين إعلاميتين، ما أثار غضباً من الهجوم على حرية الصحافة، في ظل تأكيد الإعلاميين أنهم سيكملون عملهم بلا خوف، بينما شكك أعضاء في البرلمان الأسترالي من احتمال الرج بصحافيين في السجن لمجرد تلقيهم معلومات سرية. وداهمت الشرطة المقر الرئيسي لهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC) التي تمولها الحكومة في سيدني، الأربعاء، بعد يوم واحد من مداهمة منزل محررة في هيئة نيوز كورب، في الوقت الذي قالت فيه الشرطة إن لا صلة بين الواقعتين. وقالت الشرطة الاتحادية إن المداهمتين حصلتا بسبب مزاعم بحدوث «نشر مواد سرية»، ما أثار شكوكاً بأن الأمر لا يمس وسائل الإعلام التي تتلقى أي معلومات من هذا النوع، إنما المخبرين الصحافيين. لكن الشرطة عادت وغيّرت التصريح في ما بعد على موقعها الإلكتروني، وتضمن الإشارة لجرائم محتملة بتلقي أسرار قومية. وفقاً لABC، فإن البحث، الذي أجري الأربعاء، يتعلق بسلسلة تحقيقات يعود تاريخها إلى عام 2017 معروفة باسم «الملفات الأفغانية»، والتي «كشفت عن مزاعم بالقتل غير المشروع وسوء السلوك على أيدي القوات الخاصة الأسترالية في أفغانستان». وقالت الهيئة إن سلسلة «استندت إلى مئات الصفحات من وثائق الدفاع السرية التي تسربت إلى شبكة الإذاعة الأسترالية». ويوم الثلاثاء، قُضت الشرطة منزل الصحافية في نيوز كورب، أنيكا سميثورست، وهو ما أثار قلقاً. وكانت الصحافية قد ذكرت العام الماضي أن الحكومة تدرس خطة سرية للتجسس على مواطنيها. ودعا حزب الخضر، ذو التوجه اليساري والذي يشكل كتلة تصويت قوية في مجلس الشيوخ الأسترالي، إلى تحقيق برلماني في أمر المداهمتين. من جانبه، قال رئيس الوزراء سكوت موريسون، بينما كان يتجه إلى بريطانيا، إن الشرطة تحركت من تلقاء نفسها وإن الحكومة تؤمن بحرية الإعلام. وأضاف: «إذا كانت هناك أمور تتعلق بقوانين معينة فإنها ستثار بالطريقة الطبيعية التي يجب أن تمر من خلالها في مناخ ديمقراطي، وهي أمور أننا دائماً مستعد لمناقشتها».



جاسنت ساليغان/Getty

الوحيد للشركة هو تحسين صحة المحادثة العامة على برنامجنا، وحماية سلامة الانتخابات هي جانب مهم من هذه المهمة». وأضاف: «قمنا بخطوات كبيرة منذ عام 2016 لمواجهة التلاعب في خدمتنا، الذي يتضمن إصداراتنا من البيانات الإضافية في شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونيسان/ كانون الثاني، والمتعلقة بالأنشطة التي تم الكشف عنها مسبقاً، لتمكين مزيد من البحوث الأكاديمية المستقلة والتحقيق».

التضليل الروسي على «تويتر»: نطاق أوسع

والسلطن - العربي الجديد

إنشاء حساب وأول تغريدة، إلى الكثير من الصبر في التحضير، فيما يُشير الريبوتيت إلى أن الكثير من مستخدمي «تويتر» غير المنخرطين في الحملة كانوا يروجون لرسالة الوكالة. وعلى الرغم من أن معظم الحسابات التي استعرضتها سيمانك كانت تلقائية (automated)، إلا أن العديد من الأدلة أظهرت في كثير من الأحيان أدلة على التلاعب اليدوي (manual)، مثل التغييرات الطفيفة في الصياغة في محاولة واضحة لتفادي الاكتشاف، وفقاً للشركة. ووجد البحث أيضاً، أن الحسابات لعبت على انصار اليسار واليمين أكثر مما كان يُعتقد سابقاً، موضحاً أن معظمهم كانوا مزيفين يتظاهرون بأنهم منافذ إخبارية إقليمية، بينما قامت مجموعة فرعية أصغر بتضخيم تلك الرسائل. في السابق، زاد المشرعون داخل الولايات المتحدة وخارجها من الضغط على شركات التواصل الاجتماعي، لبدل المزيد من الجهد لوقف انتشار المعلومات المضللة. وقد استجابت شركات مثل «تويتتر» و«فيسبوك»، من خلال تحديث سياساتها وإزالة حسابات التصيد والمعلومات الكاذبة. ورداً على بحث «سيمانك»، قال المتحدث باسم «تويتتر» إن «التركيز

قامت شبكة التصيد الروسية بحملة منظمة مزعجة على «تويتتر»، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016، وكانت أكبر وأكثر تنسيقاً وفعالية مما كان معروفاً في السابق، بحسب ما كشف بحث لشركة «سيمانك» المتخصصة بالأمن السيبراني. واكتشفت سيمانك أن حملة «وكالة أبحاث الإنترنت» الروسية ربما كان لها تأثير أكبر، إذ وصلت إلى أعداد كبيرة من المستخدمين الحقيقيين، مما كان يعتقد سابقاً، وأظهرت أيضاً صبراً كبيراً وربما تكون قد حققت دخلاً لبعض الحسابات المزيفة. وحلل البحث مجموعة بيانات ضخمة أصدرها «تويتتر» في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 على نحو حساب معلق و10 ملايين تغريدة، واكتشف أن متوسط الفارق بين إنشاء الحساب والتغريدة الأولى كان 177 يوماً. والحساب الذي حاز أعلى نسبة إعادة تغريد حصل على أكثر من 6 ملايين ريبوتيت، فيما كان أقل من الفين من هذه الحسابات (التي أعادت التغريد) من داخل شبكة الحسابات المرتبطة بوكالة أبحاث الإنترنت. ويشير التأخير الكبير بين توقيت

